

يقرر :

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قرار مجلس الأمن ٢٣٨ (١٩٧٣) ،

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى ، أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٧ ،

(ج) أن يرجو من الأمين العام أن يقدم ، في نهاية هذه الفترة ، تقريراً عن التطورات الحاصلة في الحالة ، وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٢٣٨ (١٩٧٣) .

اعتمد بالإجماع في
الجلسة ٣٧٢٢ .

مقررات

في الجلسة ذاتها ، وعقب اعتماد القرار ٥٩٠ (١٩٨٦) ، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي (٣٥) :

"فيما يتعلق بالقرار المتخذ توا بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التكميلي التالي باسم مجلس الأمن :

"كما هو معروف ، جاء في الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (٢٤)

"وفي هذا الصدد ، أحاطوا علماً ، مع الارتياح ، بما أعربت عنه السلطات اللبنانية من عزمها على نشر وحدة نظامية من جيشها في منطقة القوة ، وذلك بالاتصال الوثيق معها ، وفقاً لاحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

"ويطلب أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى بالحاج من جميع الأطراف المعنية أن تقدم مساعدة غير مشروطة إلى القوة في الاضطلاع بولايتها ، كما يطالبون بإنهاء أي وجود عسكري في جنوب لبنان لا تقبل به السلطات اللبنانية . وهم يرجون من الأمين العام تكثيف جهوده في سبيل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذاً فعلياً وكاملاً" .

وفي الجلسة ٣٧٢٢ ، المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، باشر المجلس مناقشة البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (٣١)" (S/18453) .

القرار ٥٩٠ (١٩٨٦)

المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

إن مجلس الأمن ،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (٢٤) ،

(٢٤) المرجع نفسه ، الوثيقة

ما يلي : بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع اسرائيل - سوريا ، فإن الحالة في الشرق الاوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر ويرجع بقاؤها كذلك ما لم يتم التوصل إلى تموية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الاوسط ولحين أن يتم ذلك . ويمكس بيان الأمين العام هذا وجهة نظر مجلس الأمن" .

وفي ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وبعد إجراء مشاورات ، أصدر الرئيس البيان التالي باسم أعضاء مجلس الأمن (٢٦) :

"إن أعضاء مجلس الأمن، إذ يضمنون في اعتبارهم سيادة لبنان واستقلاله

وملامة اراضييه ، يعربون عن بالغ قلقهم إزاء ما يجري هناك حالياً من تصعيد للعنف الذي يمس السكان المدنيين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وحولها . ويناشد أعضاء المجلس جميع الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس من أجل إنهاء أعمال العنف هذه . كما يناشدون جميع الأطراف المعنية اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من معاناة السكان المدنيين . وهم يحثون جميع المدنيين على تسهيل الجهود التي تبذلها مختلف وكالات الأمم المتحدة ، ولاسيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، لتقديم المساعدات الإنسانية" .